حملة المقاطعة في بريطانيا

بَتِي هَنْتَر

حين أَطلقتْ «حملةُ التضامن مع فلسطين» (PSC) حملةَ مقاطعة البضائع الإسرائيلية (www.bigcampaign.org) في مجلس العموم البريطاني في تموز (يوليو) ٢٠٠١، كان مُلْهمُنا في ذلك هو الدعوةَ عامَ ١٩٥٨ إلى مقاطعة جنوب أفريقيا الأپارتهايدية. كنّا على قناعةٍ بأنّ الحصانةَ التي تُضْفيها القياداتُ الدّوليةُ على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من قِبل القيادات الدولية لا يمكن أن تَخْضع للتحدّي إلاّ حين تُفْضَحُ السياساتُ الإسرائيليةُ ضدّ الشعب الفلسطيني فضحًا كاملاً بوصفها سياساتٍ عنصريةً وانتهاكًا للقانون الدولي والإنساني.

وَقّع إعلانَنا، المنشورَ في جريدة **الغارديان** عامَ ٢٠٠١ والداعيَ إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية حتى نهاية الاحتلال الإسرائيلي [لمناطق ٦٧]، أكثرُ من ٥٠ شخصيةً شهيرةً وعامّةً. وتلقّينا دعمًا كبيرًا، إلى جانب الاتّهامات المتوقَّعة بمعاداتنا للساميّة. ومنذ ذلك الحين وناشطو «حملة التضامن مع فلسطين» منخرطون في نشاطاتٍ دورية، محليّةٍ وعالمية، من أجل الترويج لمقاطعة استهلاك البضائع الإسرائيلية، ولدعم النداءات المطالبةِ بسحب الاستثمارات من إسرائيل والضغط لفرض عقوباتٍ حكوميةٍ عليها. والحق أنّ نداءَ المجتمع المدني الفلسطيني عامَ ٢٠٠٥ من أجل استراتيجيةٍ دوليةٍ شاملةٍ لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع) عَزّزتْ وتُعزِّز من قدرتنا على إدارة الحملة مستخدمين تكتيك م.س.ع. تكتيكًا رئيسًا لعملنا التضامني مع شعب فلسطين.

وفي حين أنّنا نودُّ أن نؤثِّر [سلبًا] في اقتصاد إسرائيل، فإنّنا نَعتبر ذلك هدفًا أبعدَ لتكتيك م.س.ع. ذلك أنّ الهدفَ المباشرَ للمقاطعة، بالنسبة إلينا، إنّما هو رفعُ الوعي في أوساط الشعب البريطاني في كلّ مكان حول حقيقة الاحتلال الإسرائيلي. كما أنّ المقاطعة تَرْفع الوعيَ في أوساط الجمهور الإسرائيلي بأنّ ثمة ثمنًا يتوجّب أن يدفعوه بسبب سماحهم لحكومتهم بمواصلة انتهاكاتها لحقوق الإنسان وممارساتها غيرِ الشرعية. وأخيرًا فإنّ المقاطعة تبيِّن للشعب الفلسطيني وجودَ حركةِ دعمٍ دوليةٍ متناميةٍ له.

قيمةُ مقاطعة البضائع الاستهلاكية في بريطانيا هي أنّها وسيلةٌ ممتازةٌ لإثارة السجال العامّ، وتركّز على توزيع الكرّاسات وإدارة النقاشات. إنّ المقاطعة الاستهلاكية، برفعها الوعيَ العامَّ بالشؤون السياسية، قد تصبح أساسًا صُلْبًا لإطلاق مقاطعاتٍ أكثرَ تعيينًا مثل المقاطعة الأكاديمية، والرياضية، والثقافية. وعلى مسألة الحقوق الفلسطينية أن تصبحَ مسألةَ وعيٍ، فتُدْعمَ أوتوماتيكيّاً. وبإصدار الأدبيات حول الاحتلال الإسرائيلي، وبالتركيز على قضايا كالمستوطنات وجدار الفصل العنصري وإنتاج البضائع على أرض مسروقةٍ من الفلسطينيين، يُمْكن إبرازُ العلاقة بين المحتلّ والخاضع للاحتلال، خلافًا للتصويرات الإعلامية العامة التي تتحدّث عن طرفيْن متساويَيْن في النزاع. إنّنا [في الحملة] نتواجه يوميّاً مع الشعب البريطاني، ونستطيع في الغالب الأعمّ تحدّي الأكاذيب والأساطير التي يروِّجها الصهاينةُ. وعلينا، في الغالب طبعًا، أن نواجه الصهاينةَ أنفسَهم، الذي يُغْضِبهم ذلك التعبيرُ المفتوحُ في شوارع بريطانيا عن دعم فلسطين والشعب الفلسطيني. ولكنّ الاتهامَ الذي لا أساسَ له بمعاداة الساميّة تقلُّ فعّاليةُ خطره رويدًا رويدًا كلّما افتُضحتْ حقيقةُ السياسات الإسرائيلية. إنّ هذا البعدَ التعليميَّ مهمٌّ في عملنا، وهو أحدُ العوامل الذي أدّى بالشعب البريطاني ـ في السنوات التي تلت بدءَ الانتفاضة الثانية ـ إلى تحديد إسرائيل بوصفها معتدية.

إنّ المقاطعة الشّخصية للبضائع الإسرائيلية عملٌ سياسيٌّ يمكّن المستهلكين من تجنُّب التواطؤ مع الأپارتهايد الإسرائيلي. غير أنّ تنفيذَ ذلك بشكلٍ علنيّ ومنظَّم وجماعيّ يَمْنحنا فُرَصًا لبلوغ جماهير أوسع، فضلاً عن بلوغ وسائل الإعلام المحلّية. من المهمّ بالنسبة إلى الناشطين أن يُبْقوا أفعالَهم **ملائمةً للوضع المحلّي**. وهذه تتضمّن التوزيعَ الهائلَ للكرّاسات (مع الأشكال البالونية

حملة المقاطعة في بريطانيا

المضحكة أو من دونها!). ويرتدي أنصارُ مقاطعة البضائع الإسرائيلية برتقالاتٍ أبارتهايديةً [منتَجَةً في المستوطنات الإسرائيلية اللاشرعية] أثناء توزيعهم الكرّاسات، ويملأون عرباتِ التبضّع بالمنتوجات الإسرائيلية ثم يثيرون المشاكلَ عند طاولة الدفع برفضهم شراءَ تلك المنتوجات، مطالبين بلقاء مديري المخازن لنقاش مسألةِ مصدر المنتوجات وصفاتها.

إنّ التركيزَ الواضحَ في العمل أمرٌ حيويٌّ جداً. فنحن نؤْمن أنّ مجرّدَ إدراج مئات الشركات ذات الارتباطات المفترضة بإسرائيل ضمنَ «قوائم المقاطعة،» ثم مطالبةِ الناس بمقاطعتها، أمرٌ مُربكٌ ويؤدّي إلى شعور الناس بالعجز. ثم إنّ تحدّي المتبضّعين لهذه القوائم سيَصْرف وقتًا ضخمًا، فيَمْنعنا ذلك من سرد الحقائق عن الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الدولية الأخرى التي تمارسها إسرائيل. وقد يؤدّي ذلك أيضًا إلى توجيه التّهم [إلينا] بمعاداة الساميّة، كما يَحْدث إزاء المقاطعة الشاملة لشركة ماركس آند سپنسرز. فلقد كَتَبنا لمديري هذه الشركة نسألُهم عن معلوماتٍ حول تمويلهم لإسرائيل، فوَجَدْنا أنّ هذه الشركة ـ التي هي شركةٌ علنيةٌ وحساباتُها منشورة ـ لا ارتباطات لها، مع أنّ وجود هذه الارتباطات قد كان محتملاً قبل عدة عقود حين كانت شركةً خاصةً. لقد سمّيْنا حملتَنا تحديدًا «قاطعوا البضائع الإسرائيلية» لكي نكون واضحين حول ما نَطْلب إلى الناس أن يفعلوه. وبهذه الطريقة يكون في مقدورنا أن نتظاهرَ أمام ماركس آند سپنسرز وسالينسبوريز وأيِّ مخزنٍ آخرَ يبيع السلعَ الإسرائيلية.

صادرات الخُضَر الإسرائيلية إلى السوق الأوروبية مهمّةٌ جداً للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تَبْلغ ٨٠٪ من كامل الصادرات الإسرائيلية. وتبقى المملكةُ المتحدةُ أضخمَ سوقٍ، إذ تشكّل ٦٠٪ من حجم تلك الصادرات. البطاطا والفليْفلة والأعشابُ الطازجة والتمرُ والبندورةُ الكرزية أثمرتْ أعلى العائدات إلى مزارعي إسرائيل في الموسم ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. وفي نشاطاتنا نَعْمد إلى ما هو متوافرٌ في مخازننا في المملكة المتحدة، بحيث يغدو التمرُ والبرتقالُ [القادمان من إسرائيل] هدفًا للمقاطعة في الفترة التي تَسْبق عيدَ الميلاد.

أما في الفترة القريبة من يوم ڤالنتايْن (١٤ شباط/فبراير) فإنّ ما نستهدفه هو الأزهار القادمةُ من إسرائيل. وفي أيام النشاط التي تَشْمل البلادَ كلّها، فإنّ المناصرين الذين لا يستطيعون المشاركةَ في مسيرة احتجاج يستطيعون مع ذلك كتابةَ رسائل احتجاج بريدية أو إلكترونية أو فاكسية إلى الشركات؛ فنحن نريدُ للجميع أن يشاركَ في أعمال المقاطعة.

شركاتٌ مثل كارمِلْ ـ آغركسكو (Carmel-Agrexco)، العاملة حاليّاً على الاستيلاء على أرضٍ شاسعةٍ في وادي الأردن، في الوقت الذي يُحْرَمُ فيه الفلسطينيون من بلوغ أراضيهم، هي من المستفيدين الرئيسين من التجارة مع بريطانيا، وصارت هذه الشركة تحديدًا هدفًا للاحتجاجات المباشرة، وهكذا تمّت محاصرةُ مستودعات كارمل ـ آغركسكو في مناسباتٍ عدّة. وقد سَقطتْ دعوى قضائيةٌ تحت عنوان «التعدّي الخَطِر» [على الأملاك] بحقّ سبعة ناشطين في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين حصلت احتجاجاتٌ أخرى من دون أن تواجَهَ بعملٍ مضادٍّ من قِبل الشركة، التي لا تريد ـ كما هو واضح ـ أن تُسلَّطَ الأضواءُ في المحاكم والصحافة البريطانية على نشاطاتها في الضفة الغربية.

من المهمّ القيامُ بحملاتٍ على جبهاتٍ متعدّدة. فبالإضافة إلى قيامنا بأعمال المقاطعة داخل مدننا وأحيائنا، فإنّنا نكْتب أيضًا رسائلَ رسميةً إلى سلاسل المخازن الكبرى، نَسْأل فيها عن مَصْدر البضائع وعلاماتها، ونَحْضر الاجتماعاتِ السنويةَ العامةَ لهذه الشركات من أجل توزيع كرّاساتنا على حَمَلة الأسهم ولتحدّي المديرين حول سياساتهم.

ينبغي عدمُ التقليل من أهمية الأعمال الصغيرة. فلقد سَحَبتْ سلْفريدجز من الرفوف مستحضراتِ التجميل المُنتجةَ في المستوطنات الإسرائيلية اللاشرعية، ولكنّها أعادتها بعد إكراهٍ

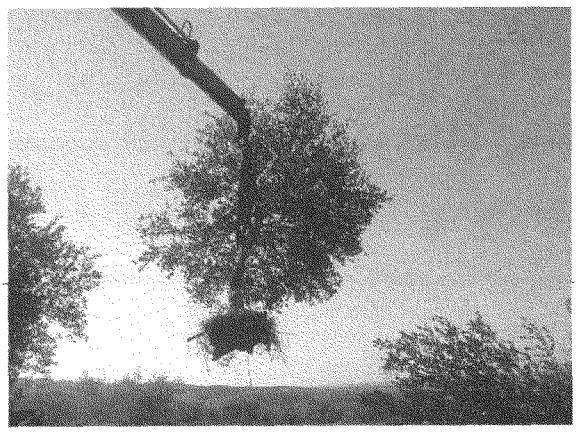

المقاطعة ترفع وعي البريطانيين بحقيقة الاحتلال الإسرائيلي (الصورة: إسرائيل تقتلع زيتون فلسطين).

جاءها من السفارة الإسرائيلية؛ غير أنّ ما قد يُعتبر انتكاسةً خَلَقَ هو ذاتُه، في واقع الأمر، سجالاً ودعايةً [لحملتنا]. ورفْعُ الوعي هذا هو الذي يتراكم إلى أن تُصبح مسألةُ الحقوق الفلسطينية مسألةً أخلاقيّةً تحظى بالدعم العامّ.

حين تنكشفُ قضيةُ شركةٍ ما، مثل استخدام جرّافات كاترپيلر من أجل هدم البيوت وجرفِ الأراضي المزروعة وقتل الناس في فلسطين، فإنّنا نستطيع تنظيمَ حملة مقاطعة واضحة وفعّالة ضدّها. فمع أنّ مكاتبَ كاترپيلر الرئيسة هي في الولايات المتحدة، فقد نظّمنا موكبًا من ٥٠ سيارة أمام مكاتب الشركة الماليّة في المملكة المتحدة، ونزل النشطاءُ المحليّون إلى الشوارع الأساسية يُطالبون الناسَ بالامتناع عن شراء أزياء كاترپيلر الدّارجة مثل الأحذية والقمصان القصيرة [التي تَحْمل شعارَ الشركة]. إلاّ أنّ التركيز الحاليّ على شركة ڤيوليا (Veolia) بسبب بنائها سكّةَ حديدٍ في القدس [المحتلّة] مسألةٌ أكثرُ تعقيدًا؛ ذلك لأنّ هذه الشركة تَمْلك الآن عدةَ عقودِ عمل مع السلطات البريطانية المحلّية للتخلُّص من النفايات. ونحن نسعى إلى إنهاء هذه العقود، لكنّ العملية طويلةٌ وتحتاج إلى حملاتٍ مع حكوماتنا المحليّة المنتخَبة لرفض عروض تلك الشركة في فترة المناقصات القادمة. وقرارُ منظمة التحرير الفلسطينية باتّخاذ إجراءٍ قضائيّ في فرنسا ضدّ ڤيوليا سيساعد بلا شكّ في هذه الحملة. والحقّ أنّ هذه هي نوعيةُ القيادة التي نحتاجُ إليها من فلسطين في حملة م.س.ع. فلقد صُدعتْ رؤوسُنا بالاتّهام القائل: «إنّكم [في المقاطعة] تُلْحقون الضررَ بالشعب الفلسطيني، وإلاّ فلماذا لا يدعو القادةُ الفلسطينيون إلى م.س.ع؟»

إنّ القبولَ المتزايدَ الذي يحظى به تكتيكُ المقاطعة قد مَنَح الناسَ الثقةَ بأنْ يَجْهروا بالحديث عن مجالاتٍ محدّدة من المقاطعة، مثل المقاطعة الأكاديمية والمقاطعة الثقافية والمقاطعة الطبّية (التي تمّ تناولُها في مقالاتٍ أخرى). ولكنْ نبعتْ فرصُ عملٍ أخرى في المجال الرياضي على سبيل المثال. قد لا تَظْهر إسرائيلُ في طليعة أنشطة الرياضة العالمية كما كان حالُ جنوب أفريقيا، لكنّها تَرغب بالتأكيد في أن تصبح مشاركةً دائمةً في دورة كرة القدم الأوروبية. وفي سنة ٢٠٠٦ تظاهر معادو حرب إسرائيل على لبنان وغزّة قبل أن تبدأ المباراةُ بين فريق ليڤربول FC وفريق ماكابي حيفا في آنفيلد. وفي العام ٢٠٠٧ تظاهَرَ ناشطون من «حملة التضامن مع فلسطين،» و«أصدقاء الأقصى،» و«يهود من أجل مقاطعة السلع الإسرائيلية،» و«حملة مقاطعة السلع الإسرائيلية،» أثناء المباراة التأهيلية الأوروبية في ويمبلي بين إنكلترا وإسرائيل.

والحقّ أنّ هواةَ كرة القدم البريطانية ليسوا جمهورًا سهلاً في السِّجال السياسي. وكنّا نَعْرف مسبقًا أنّ احتجاجَنا الذي ضمّ ٣٠٠ شخص لن يَمْنع المشجّعين من الذهاب إلى المباراة. لكنّنا نجحنا في إقامة نشاطٍ بصريّ كبير يركّز على شعاراتٍ سياسيةٍ واضحة. عشراتٌ من اليافطات والإعلانات رفَعَتْ شعارات: «ارفعوا البطاقةَ الحمراءَ [بطاقةَ الطَّرْد] أمام العنصرية الإسرائيلية،» «من أجل لعبةٍ مُنْصِفةٍ للفلسطينيين،» «أطردوا الأپارتهايد الإسرائيلي من كرة القدم» ـ وهذا الأخير شعارٌ اختير من أجل ربط حملتنا بحملةٍ أخرى تحظى بتأييدٍ واسع هي حملةُ «اطردوا العنصريةَ من كرة القدم،» ومن أجل ربطها بكرة القدم نفسها بالطبع. أما شعارُنا «ارفعوا البطاقة الحمراء أمام إسرائيل» فأظهر كيف تَمْنع السياساتُ الأپارتهايديةُ الإسرائيليةُ الفلسطينيين من ممارسة كرة القدم ومن المشاركة في دوراتها.

هذا وقد كنّا، أثناءَ الإعداد لذلك النشاط، قد كتبنا إلى الفيفا [الاتحاد العالمي لكرة القدم] وإلى اليوفا [الاتحاد الأوروبي لكرة القدم] نسلّطُ الضوءَ على سجلّ الانتهاكات الإسرائيلية الكارثي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبنا بتعليق مشاركة إسرائيل في المهرجانات الدولية إلى حين تلتزم بالقانون الدولي. وسنواصل الاشتباكَ مع هذه الهيئات، ومع النوادي المؤيّدة لها، ومع الآخرين، من أجل زيادة الضغط.

حملة المقاطعة في بريطانيا

إنّنا نؤْمن بأنّ الدعوة المتصاعدة إلى فرض مختلف أشكال مقاطعة إسرائيل تُسهم في الضغط المعنوي على الحكومة البريطانية، وذلك من خلال إظهار أنّ الشعب البريطاني يَرْغب في أن يتقدّم باتجاه اعتمادِ سياسةٍ خارجيةٍ أكثرَ أخلاقيةً. وإلى جانب مقاطعة البضائع الإسرائيلية الاستهلاكية، فإنّنا معنيّون بشكلٍ خاصّ بأن نمارس الضغطَ على حكومتنا بسبب دعمها لتجارة السلاح المتبادلة مع إسرائيل، وبسبب اتفاقية التجارة الأوروبية التي تُعطي الصادراتِ الإسرائيليةَ أفضليةً ضريبيةً. حكومتُنا تشير إلى أنّ مستوى صادرات الأسلحة إلى إسرائيل ليس كبيرًا، لكنّنا نُصرّ على أنّ القضية قضيةُ مبدأ، ألا وهو تسليحُ احتلالٍ لاشرعيّ. ولقد مارسْنا الضغطَ على النوّاب، وضِمْن ذلك قُمنا بحملةِ بطاقاتٍ بريديةٍ ضخمة على مستوى المملكة المتحدة من أجل إنهاء تلك التجارة. كما نفّذنا احتجاجات ضدّ الجناح الإسرائيلي في أحد معارض تجارة الأسلحة. ونَدْعم في المحاكم عملاً قامت به منذ فترة مؤسّسةُ «الحقّ» من أجل تحدّي أسس بيع المكوّنات [العسكرية] لإسرائيل. ونَأْمل في مواصلة العمل لإلغاء كلّ صفقات التسلّح المماثلة، بما فيها الواردةُ من المصانع الحربية الإسرائيلية المُرْبحة. ولكنْ، على الرغم من الدعم المتزايد داخل البرلمان البريطاني لفرض العقوبات على إسرائيل وتعليقِ اتفاقية التجارة الأوروبية معها، فإنّ الحكومة تَرْفض عملَ أيّ شيء.

كان ردُّ الصهاينة على الدعم المتنامي لحملة م.س.ع. متوقَّعًا. والحقّ أنّ كثافة هجماتهم [علينا]، وتمويلَ الحملة المعادية للمقاطعة، دليلان على مدى نجاح تكتيك المقاطعة في جعل الإسرائيليين يَعُون ـ ربّما للمرة الأولى ـ بأنّ حكومتهم لم تعدْ معصومةً عن النقد، وبأنّ السرديةَ الفلسطينيةَ باتت تحظى بالتصديق.

إنّ الحكومات لن تستمعَ إلاّ للضغط الانتخابي الهائل. وإنّنا نؤْمن بأنّ الموقفَ الوحيدَ لأصحاب الضمير ـ كلّما تصاعدَ النقاشُ في قضية المقاطعة ـ هو دعمُ حملة المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات على إسرائيل، بوصف ذلك تعبيرًا عن الاشمئزاز من سياسات إسرائيل الأپارتهايدية ضدّ الشعب الفلسطيني في كلّ مكان.

بَتي هَنْتر Betty Hunter

الأمينةُ العامةُ لحملة التضامن مع الشعب الفلسطيني (PSC) في المملكة المتحدة (www.palestinecampaign.org) والحملةُ المذكورةُ هي منظمةٌ ذاتُ قاعدة واسعة تَعْمل على تطبيق القانون الدولي في ما يخصّ الفلسطينيين، بما في ذلك: تقريرُ مصيرهم بأنفسهم، وإقامةُ دولةٍ سيدةٍ قابلةٍ للحياة، وحقُّ عودة اللاجئين.